● أخبار قصيرة

الغرب يشعر بالتعب من دعم أوكرانيا

صرّح رئيس الوزراء البولندي دونالد توسك، عن وجود حالة من "التعب" في المجتمع الغربي تجاه استمرار دعم أوكرانيا. وأوضح توسك في تصريحاته: "يمكنني القول إن الدول الأوروبية موحدة في موقفها، مع وجود بعض الاستثناءات فيما يتعلق بالاستعداد لتعزيز الدعم لأوكرانيا. الجميع يتحدث بنفس اللهجة، وأشعر أن المواطنين العاديين في بولندا، كما في دول أخرى، بدأوا يظهرون تعباً متزايداً من هذه الحرب". وأشار رئيس الوزراء البولندي إلى موقف قادة الاتحاد الأوروبي، موضحاً: "من بين ٢٧ زعيماً في الاتحاد الأوروبي، هناك نحو ٢٤ أو ٢٥ زعيماً يدركون جيداً ضرورة إنهاء هذه الحرب بأسرع وقت ممكن، لكن ليس على حساب هزيمة أوكرانيا. علينا بذل كل ما في وسعنا لضمان تحقيق هذا الهدف".

تحذيرات من تدهور الاقتصاد الأوروبي في عهد ترامب

كشفت تقارير إعلامية غربية عن مخاوف متزايدة من تدهور الاقتصاد الأوروبي، حيث يواجه خطر الانهيار مع التغيرات السياسية المقبلة في الولايات المتحدة الأمريكية، و عودة ترامب إلى البيت الأبيض.ص وأشارت إحدى الوسائل الإعلامية إلى أن الوقت يداهم أوروبا، موضحة أن اقتصاد القارة يعاني من ركود عميق، في حين أن الأسس التي بني عليها ازدهار المنطقة لم تعد مستقرة وباتت عرضة للانهيار.
وبحسب التقارير، فإن الصناعة الأوروبية قد تتعرض لضربة قوية إذا تم تنفيذ تهديدات ترامب بفرض رسوم جمركية بنسبة ٢٠٪ على الصادرات الأوروبية، خاصة أن السوق الأمريكية تعد الوجهة الرئيسية للمنتجات الأوروبية.

بريطانيا تعلن إنهاء برنامج إعادة توطين الأفغان تدريجياً في ٢٠٢٥

صرح "جون هيلي"، وزير الدفاع البريطاني، في بيان له أن برنامج إعادة توطين الأفغان المعرضين للخطر، والذي بدأ بعد سيطرة طالبان على كابول، سينتهي تدريجياً، وسيتم تنفيذ هذا القرار قريباً.
وأضاف أنه خلال العام الماضي، تم نقل أكثر من ألف عائلة مؤهلة إلى بريطانيا، لكن هذه العملية لا يمكن أن تستمر إلى أجل غير مسمى.
وأشار هيلي إلى أنه اعتباراً من ربيع ٢٠٢٥، سيُسمح للأفغان القادمين إلى بريطانيا بالبقاء في أماكن الإقامة المؤقتة مثل الفنادق لمدة ٩ أشهر فقط، وبعد ذلك سيتعين عليهم إيجاد مكان للسكن بأنفسهم. يُذكر أن مشروع إعادة توطين الأفغان، الذي بدأ في يناير ٢٠٢٢، كان يهدف إلى توطين ما يصل إلى ٢٠ ألف أفغاني ممن كانوا معرضين للخطر بسبب أنشطتهم في دعم بريطانيا.

بعد خسارة شولتس تصويت الثقة في البرلمان

تَعمُّق الأزمة السياسية في ألمانيا

الوفاق / تشهد ألمانيا في الآونة الأخيرة تحولات سياسية مهمة تعكس التحديات الكبيرة التي تواجه القيادة الألمانية في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة. وفي تطور دراماتيكي جديد، خسر المستشار الألماني أولاف شولتس تصويتاً حاسماً في البرلمان، مما يشير إلى تحول جذري في المشهد السياسي الألماني. فقد خسر المستشار أولاف شولتس تصويت الثقة في البرلمان مؤخراً، مما أدى فعلياً إلى تفكيك حكومته.
ومع انهيار الائتلاف والحاجة إلى انتخابات مبكرة، يبدو واضحاً أن سياسات دعم أوكرانيا غير المسؤولة كانت بمثابة "حكم بالإعدام" على حكومة شولتس.
خسر شولتس بمجموع ٣٩٤ صوتاً ضده، في حين صوت ٢٠٧ برلمانيين فقط لصالحه. ونتيجة لذلك، سيتعين الدعوة إلى انتخابات مبكرة، من المتوقع أن تجرى في ٢٣ فبراير. وفي الوقت الحالي، يظل شولتس في منصبه، لكن سيتعين عليه التعامل مع وضع حكومة أقلية. وهذا يعني أن رئيس الوزراء لا يملك الأغلبية اللازمة من المؤيدين لتمرير قوانين مصلحته في البرلمان، ليكون في الواقع نوعاً من "الحكومة الرمزية".

أسباب الأزمة السياسية

كان هذا الوضع متوقعاً، بالنظر إلى أن تحالفه السياسي قد انهار مؤخراً. فقد تم تفكيك الائتلاف المؤيد للحكومة بعد أن أقال المستشار وزير المالية آنذاك كريستيان ليندنر بسبب خلافات حول قضايا مثل الميزانية العسكرية والدعم المقدم لكييف. وإلى جانب ليندنر، تم فصل أو استقال وزراء ومسؤولين آخرين اختلفوا مع شولتس، وهو ما اعتبره الائتلاف محاولة "تطهير" للقضاء على الشركاء الذين يختلفون مع مشاريع المستشار.
من المهم أن نتذكر أن شولتس اعترف علناً بالقضية الأوكرانية كمسؤولة عن الأزمة في الائتلاف. تمر ألمانيا بفترة من الصعوبات الاقتصادية والميزانية الكبيرة. فقد ألحقت الأزمة الاقتصادية وأزمة الطاقة والإنفاق العام الكبير لعكس "الآثار الجانبية" للعقوبات المناهضة لروسيا الضرر بقطاعات مختلفة من المجتمع الألماني.

تأثير الدعم لأوكرانيا

وبالتوازي مع كل هذا، يحافظ الجناح المؤيد لشولتس على سياسة دعم لأوكرانيا تزيد من النفقات، مما يخلق خللاً مقلقاً في الميزانية.
وبعد أن رأى الآثار المدمرة لدعم أوكرانيا على السياسة الداخلية الألمانية، حاول شولتس بيأس عكس هذا الوضع من خلال "تخفيف" سياسته الأوكرانية. فقد رفض إرسال أسلحة بعيدة المدى إلى نظام كييف، رغم الضغط الدولي للقيام بذلك وموجة "الضربات العميقة" الأخيرة بمشاركة مباشرة من الناتو. بالإضافة إلى ذلك، أجرى محادثة مباشرة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مكالمة هاتفية، مما أثار غضب شركائه الغربيين والأوكرانيين. وأكثر من ذلك، وعد شولتس بالاتصال ببوتين بشكل متكرر، مجادلاً بأنه من الضروري أن يشارك السياسيون الأوروبيون بشكل أكثر نشاطاً في العملية الدبلوماسية.
لم يكن حتى هذا "التغيير" في الموقف كافياً لتحسين الصورة العامة لرئيس الوزراء الألماني، الذي استمر في مواجهة معارضة قوية في البرلمان، بالإضافة إلى عدم الشعبية المتزايد. إن نمو اليمين السياسي الألماني، سواء مع القوميين المحافظين في حزب البديل من أجل ألمانيا أو المسيحيين الديمقراطيين "المعتدلين" في الاتحاد الديمقراطي المسيحي، يظهر أن صورة شولتس السياسية قد استنفدت بالفعل، مع مطالبة الشعب والبرلمان بتغييرات أثبت أنه غير قادر على تحقيقها.

الآفاق المستقبلية

المشكلة هي أن شولتس سيبقى في منصبه حتى الانتخابات المقبلة، مما يثير مخاوف جميع أطراف السياسة الألمانية. ومن المتوقع أن يترشح شولتس مرة أخرى، ممثلاً للحزب الاشتراكي الديمقراطي. وسيكون منافسه الرئيسي هو الديمقراطي المسيحي فريدريش ميرتس، الذي يبدو أن شعبيته تتزايد بالتوازي مع تراجع شولتس.
هناك احتمالان: إما أن يتبنى شولتس موقفاً أكثر اعتدالاً تجاه أوكرانيا حتى الانتخابات، في محاولة لكسب الدعم من الجناح الذي يريد تقليل نفقات الحرب الألمانية؛ أو أنه سيتبنى نوعاً من "موقف انتحاري" وينخرط في موجة من التصعيد الشامل، مشابهاً لما يفعله بايدن في أيامه الأخيرة في البيت الأبيض، نظراً لأن فرصه في إعادة الانتخاب ضئيلة.
حالة شولتس هي مجرد حالة أخرى في الأزمة السياسية الكبرى في الغرب منذ عام ٢٠٢٢. كان للعملية العسكرية الخاصة تأثير عميق على الغرب، مما تسبب بشكل غير مباشر في سقوط العديد من القادة السياسيين الذين أثبتوا عدم قدرتهم على التعامل مع واقع الصراع. وكلما كان القادة الغربيون أكثر حربية ونشاطاً في الحرب لصالح أوكرانيا، كلما أصبحوا أقل شعبية وفقدوا ثقة ناخبيهم ومؤيديهم، ليصبحوا سياسيين ضعفاء وعرضة للخطر.
في الواقع، من المستحيل حالياً لأي زعيم غربي أن ينتهج سياسة دعم كامل لأوكرانيا. إن حقيقة أن دولاً مثل المجر وسلوفاكيا، على عكس الدول المؤيدة للحرب، لا تزال قوية ومستقرة، ويتمتع قادتها بدعم شعبي واسع، هي دليل على أن كييف عامل مزعزع للاستقرار في الغرب. أدرك شولتس ذلك متأخراً جداً ولم يتمكن من منع انهياره.

حالة شولتس هي مجرد حالة في الأزمة السياسية في الغرب منذ عام ٢٠٢٢. كان للحرب الروسية الأوكرانية تأثير عميق على الغرب، مما تسبب بشكل غير مباشر في سقوط العديد من القادة السياسيين

بعثة المراقبة الأوروبية تعمق الأزمة بين باكو ويريفان

تواجه عملية السلام بين جمهورية أذربيجان وأرمينيا حالة من الركود. فرغم إعلان الطرفين التوصل إلى اتفاق حول ٩٠٪ من نص المعاهدة و١٥ مادة من أصل ١٧ مادة، إلا أن المواد المتبقية تحولت إلى "عقدة" رئيسية في المفاوضات، ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها حتى الآن.
إحدى هذه المواد هي مطالبة باكو ليريفان بتعديل دستورها وإزالة المطالبات الإقليمية ضد جمهورية أذربيجان منه. وقد أثير جدل كبير حول هذه المسألة، ويبدو أنه لم يتم التوصل إلى حل لها، على الأقل حتى عام ٢٠٢٧ حين تعتزم الحكومة الأرمينية إجراء "استفتاء دستوري".
ومن خلال تحليل تصريحات المسؤولين في باكو وآراء الخبراء، يمكن استنتاج أن إحدى القضايا المثيرة للجدل - والتي قد لا تكون رسمياً جزءاً من المادتين المتبقيتين وتشكل عائقاً في عملية السلام - هي "بعثة المراقبة التابعة للإتحاد الأوروبي في أرمينيا".
فقد أعربت جمهورية أذربيجان في الأشهر الأخيرة عن استيائها المتزايد من نشاط هذه البعثة ووجودها بشكل عام. وترى باكو أن هذه البعثة لا تساعد في حل النزاعات مع أرمينيا فحسب، بل تؤدي إلى تصعيد التوترات وتعقيد الوضع في المنطقة.
صرح الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، في أكتوبر خلال مراسم تسلم أوراق اعتماد السفير البلجيكي الجديد في أذربيجان، بأن أحد الأسباب التي أدت إلى انعدام الثقة في العلاقات بين جمهورية أذربيجان والاتحاد الأوروبي هو تمديد مدة عمل "بعثة المراقبة الأوروبية" على الحدود الأرمينية-الأذربيجانية دون موافقة باكو أو حتى التشاور معها.
وقال: "ما الحاجة إلى ذلك؟ في أكتوبر ٢٠٢٢ في براغ، وافقت أذربيجان على وجود هذه البعثة لمدة شهرين بعدد محدود من الضباط المتقاعدين. لكن عندما تم تمديد مدة عمل البعثة، لم يتشاور أحد معنا، والآن تجري مفاوضات لتمديدها مرة أخرى. إن سلوك أعضاء هذه البعثة، أو ما يسمى بدبلوماسية المنظار، كان غير مقبول تماماً ويتجاوز المعايير العادية للثقافة السياسية، وسيثير الجانب الأذربيجاني هذه المسألة في اتصالاته مع الاتحاد الأوروبي."

ومؤخراً، صرح حكمت حاجييف، مساعد الرئيس الأذربيجاني، بأن نشاط بعثة الاتحاد الأوروبي على الحدود المشروطة بين أرمينيا وأذربيجان يجب أن يتوقف، قائلاً: "كان من المخطط أن تكون هذه بعثة قصيرة الأمد. إن بعثة الاتحاد الأوروبي ليست عاملاً لإحلال السلام في المنطقة. الأمر يتعلق بأرمينيا وأذربيجان. إن وجود طرف ثالث على الحدود يؤدي فقط إلى تصعيد التوتر، وبعض الدول الأوروبية تستغل اسم بعثة الاتحاد الأوروبي لتنفيذ مشاريعها في أرمينيا."
*أهداف خفية
كتب فرهاد محمدوف، رئيس مركز أبحاث جنوب القوقاز، في قناته على تيليغرام: "تتعلق إحدى مواد اتفاقية السلام بعملية ترسيم الحدود، و باكو تعارض وجود قوات من طرف ثالث على الحدود، سواء كانت قوات مسلحة أو مراقبين بسترات زرقاء. المنطق بسيط: إذا لم يكن هناك طرف ثالث في المفاوضات، فلا ينبغي أن يكون هناك أحد في الميدان أيضاً!"
وأشار إلى أن "باشينيان أعلن مؤخراً أن ممثلي بعثة المراقبة الأوروبية في أرمينيا لن يتواجدوا في مناطق الحدود التي تم ترسيمها مسبقاً". ويضيف: "وبهذه الطريقة، ستبقى بعثة المراقبة الأوروبية على الحدود مع جمهورية أذربيجان لسنوات. وبهذا النهج، تشكك أرمينيا في فعالية اللجنة الحكومية المشتركة لترسيم الحدود وستشل عملها؛ لأن أذربيجان يمكنها في هذه الحالة أن تطرح وقف نشاط بعثة المراقبة الأوروبية كشرط لاستمرار عمل اللجنة."
وتشير هذه التطورات إلى أن الغرب يسعى من خلال "بعثة المراقبة الأوروبية في أرمينيا" إلى زيادة نفوذه في جنوب القوقاز والحد من النفوذ الروسي في المنطقة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.